

اقتصاد

توجيه بتنفيذ حتى ٧ آلاف شقة سكنية سنوياً
عرنوس لـ«الوطن»: تسليم كل
المساكن للمكثبين خلال سبع سنوات

صالح حميدي

صرّح وزير الإسكان والأشغال العامة حسين عرنوس لـ«الوطن»، أنه لا يمكن أن تتعهد الحكومة بتأمين المساكن لجميع المواطنين، مبيّناً أنه من الطبيعي أن تساهم في تنفيذ مشاريع السكن إلى جانب الحكومة جمعيات التعاون السكني والقطاع الخاص وشركات التطوير العقاري وأن المؤسسة العامة للإسكان تساهم في توفير جزء من المساكن إضافة إلى دورها في تأمين الأراضي للجمعيات والجهات الأخرى، علاوة على دورها في تأمين البنى التحتية لكافة الجمعيات مثال الجمعيات المخصصة بأراض في ضاحية الفحاء الحديثة في ريف دمشق على أرض البجاع إلى الغرب من ضاحية قدسيا.

وأشار عرنوس إلى أن الوزارة والمؤسسة العامة للإسكان تعملان حالياً من خلال تشجيع شركات التطوير العقاري في عدد من المحافظات السورية وخاصة في دمشق وحلب وحمص كي تأخذ دورها ومداهما في تنفيذ خطط الدولة ضمن الاستراتيجية الوطنية للإسكان الموضوعية.

وزیر الإسكان وجواباً على مدى قدرة الإسكان على رفع وتيرة المشاريع السكنية أوضح أن رفع نسب تنفيذ المساكن في المؤسسة العامة للإسكان من نحو ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠ ألف مسكن سنوياً جاء نتيجة زيادة الاعتمادات المرصودة للمؤسسة إضافة إلى التمويل الذاتي من المؤسسة.

وعد وزير الإسكان بعدم بقاء أي مكتب على مسكن في الدولة بدون مسكن حتى سبع سنوات بدءاً من العام ٢٠١٨ حيث وضعت الوزارة

خططاً وبرامج زمنية لإنهاء التسجيل القديم على المساكن إضافة إلى البرامج الجديدة حيث وضعت الوزارة ومؤسسة الإسكان استراتيجية لإنهاء تنفيذ كل المساكن.

من جانب آخر أظهرت خطة المؤسسة العامة للإسكان (حصلت «الوطن» على نسخة) منها تنفيذ نحو ٧٤ ألف مسكن منذ إحدات المؤسسة حتى الربع الأول من العام الجاري منها ٢٨٢٦٣ مسكناً شقائياً و١٠٥١٣ مسكناً عمالياً و١٥٣٩ سكن اساندة جامعات.

وكانت حصة دمشق وريفها من هذه المساكن بكافة أنواعها ٣١ ألف مسكن وحلب ١٩٠٢٠ مسكناً وحمص ٩٤٠٣ مسكن وحماة ٢٣٧٣ مسكناً واللاذقية ٣٨٦٥ مسكناً وطرطوس ١٧١٥ مسكناً وإدلب ٤٧٨ مسكناً والحسكة ١٣٨٢ مسكناً ودير الزور ٩٣٤ مسكناً والقامشلي ٦٣١ مسكناً والمالكية ١١٢ مسكناً والرقبة ١٤٨٧ مسكناً ودرعا ٧٣٩ مسكناً والسويداء ٢٩٢ مسكناً والقنيطرة ١٥٢ مسكناً.

هذا ونفذت المؤسسة خلال الربع الأول من العام ٢٠١٨ بمبلغ حوالي ٥,٢ مليارات ليرة من إجمالي الاعتمادات المرصودة لهذا العام والبالغة ٣٣ مليار ليرة بنسبة ١٥,٧٩ بالمئة منها ١,١ مليار ليرة لمشاريع سكن الأبخار وبنسبة ١٨,٣٠ بالمئة من الاعتماد المرصود البالغ ٦ مليارات ليرة و٢,٣ مليار ليرة لمشاريع السكن الاجتماعي بنسبة ١٦,٤١ بالمئة من الاعتماد المرصود البالغ ١٤ مليار ليرة و١,٨ مليار ليرة لاستثمارات المؤسسة بنسبة ١٤ بالمئة من الاعتماد المرصود البالغ ١٣ مليار ليرة.

عبد الهادي شباط

نقى مصدر مسؤول في وزارة المالية لـ«الوطن»، وجود مشكلة في منح سلف مالية للجهات العامة التي تعاني من عجز مالي جراء ظروف الحرب على سورية لتسديد أجور العاملين لديهم، كون الحكومة معنية وملزمة بصرف أجور كافة العاملين لديها، وأنه لم يقطع الراتب عن أي عامل منذ بداية الأزمة.

جاء ذلك بناء على شكاوى لبعض عمال فرع صوامع الرقة الذين وضعوا أنفسهم تحت تصرف فروع شركة الصوامع في محافظات مجاورة مثل محافظة حماة لجهة عدم تمكنهم من استلام رواتبهم عن سنوات سابقة.

وفي اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع مدير عام شركة الصوامع عبد الطيف الأمين أوضح

عبر سلفة من وزارة المالية، لكنها تكمن في عدم معرفة وضع العديد من العاملين في صوامع الرقة حيث لم يراجع عدد كبير منهم الإدارة العامة أو أي فرع من فروع الشركة المجاورة لمحافظة الرقة، ولابد من معرفة حالة هؤلاء العاملين ومن منهم موجود أو سافر أو متوفى... وأن الأصل في الموضوع هو أن يراجع العامل أقرب دائرة تابعة لمؤسسته ويضع نفسه تحت تصرف الشركة ليصار إلى تعيينه في مكان مناسب، وأن مجلس الإدارة في الشركة يعمل على بحث الموضوع ومحاولة إيجاد حلول

عمال في صوامع الرقة يشكون عدم تسليمهم الرواتب لـ«المالية»
«الوطن»: نمح سلفاً للمؤسسات العاجزة
مدير عام «الصوامع»: المشكلة ليست في السيولة

٣٥ مليون
ليرة سورية
شهرياً لألف
عامل

عامل، معتبراً أن وضع الشركة في طور التحسن بعد استرجاع عدد من الصوامع بعد أن تم تحرير المناطق المتواجدة فيها من قبل الدولة، حيث يجري العمل على تأهيل هذه الصوامع وعودتها للعمل وهو ما يحسن من وراتد العمل لدى شركة الصوامع إضافة لتطوير منظومة العمل العامة لدى الشركة وزيادة جودة عمليات التخزين والحفظ لدى الصوامع حيث تمتلك الشركة خبرات نوعية في عمل الصوامع جراء حصولهم على شهادات وتدريبات خاصة في ذلك.

خاصة للعاملين الذين وضعوا أنفسهم تحت تصرف فروع أخرى حيث يجري صرف رواتبهم بشكل منتظم بينما الرواتب السابقة عن الفترة التي كانوا فيها في الرقة يتم العمل على حلها.

وبين أن الشركة تعرضت بسبب ظروف الحرب على سورية للخسارة بسبب خروج الكثير من الصوامع عن العمل وخاصة منها المتوفرة في المناطق الشرقية، مشيراً إلى أن كتلة الرواتب الشهرية للعاملين في الشركة تقرب من ٣٥ مليون ليرة حيث يقدر عدد العاملين بنحو ألف

٦ مليارات للمستوردات و٩ للصادرات

١٥ مليار ليرة حركة البضائع في المناطق الحرة خلال ٣ أشهر

التعاقدية مع المستثمرين تعتبر منتبهة.

علماً بأن المرسوم أعفى المستثمر في فرع المؤسسة العامة للمناطق الحرة بعداً من بدلات الأشغال والغرامات المترتبة عليه وغرامات التخلف عن التأمين عن الفترة الممتدة من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١، كما أعفاه من بدلات الأشغال لعام ٢٠١٨ في حال إبراء ذمته من بدلات الأشغال لعام ٢٠١٢ وما قبل خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا المرسوم ويعفي في هذه الحالة من الغرامات المترتبة على هذه البدلات، مع التأكيد على أن نفاذ هذا المرسوم يشمل المنشآت المنتصرة. وفي حال عدم تحقق أي من تلك الشروط ضمن المدد المحددة: تعد العلاقة التعاقدية مع المستثمر منتبهة حكماً.

ووصف كوسا المرسوم بالفرصة، وقد صدر بهدف مساعدة المستثمرين ورجال الأعمال وتخفيف من الأعباء الناتجة عن الأضرار الواقعة على منشآتهم وبضائعهم والياتهم في المنطقة الحرة بعدراً ووقوف الحكومة إلى جانب رجال الأعمال في إعادة نشاطهم الاستثماري.

وأمل كوسا بعودة النشاط للمنطقة الحرة بعدراً لترجع إلى القها وتستعيد نشاطها الاستثماري المجهود كونها تضم أكبر سوق للسيارات والآليات في المنطقة العربية وتتوقع إقبال من المستثمرين للاستفادة من الفرص الواردة في المرسوم وتعود الاستثمارات إلى أوجها وأحسن مما كانت عليه.



برغبتهم في إعادة تفعيل النشاط الاستثماري والإبراء الذم عن الفترة قبل الإعفاء.

وبين أن فترة الإعفاء كانت شملت السنوات من ٢٠١٣ حتى نهاية ٢٠١٧ لكافة المستثمرين أما فيما يخص عام ٢٠١٨ فإن الأمر مرهون بتنفيذ شروط المرسوم ١٤٢ المتعلقة بتقديم طلب وإبراء ذمة وتأهيل المنشأة في حال عدم التقيد بهذه الشروط فإن العلاقة

كوسا أن المؤسسة باشرت بإطلاق المستثمرين والمودعين في المنطقة الحرة بعدراً بريف دمشق للاطلاع على شروط المرسوم رقم ١٤٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٤/٥ والإعفاءات الواردة فيه لتقديم طلبات للاستفادة من إعفاءاته وشروطه خلال ثلاثة أشهر من نفاذ المرسوم وإجراء الجرد القدي مع الفعلي للمباشرة في إعادة تأهيل المنشآت وأخطار الإدارة العامة

الوطن

بلغت إيرادات المؤسسة العامة للمناطق الحرة ١,٣٤٤ مليار ليرة سورية خلال الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٨)، بما يعادل ٣ ملايين دولار أمريكي، منها ١,١٢٩ مليار ليرة رسوم جمركية، على حين سجلت قيمة البضائع الداخلة (المستوردات) نحو ٥,٩٢ مليارات ليرة سورية، مقابل ٨,٩٢ مليارات ليرة سورية لحركة البضائع الخارجة (الصادرات)، وبهذا الشكل يكون مجموع الحركة الداخلة والخارجة إلى ومن المناطق أكثر من ١٤,٩ مليار ليرة سورية، علماً بأن رأس المال المستثمرين بلغ حتى نهاية شهر آذار الماضي نحو ٦٤٦ مليون دولار أمريكي، أي نحو ٢٨٢ مليار ليرة سورية، على أساس سعر صرف ٤٣٦ ليرة للدولار الأمريكي.

وتكشفت بيانات المؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن عدد المستثمرين في المناطق الحرة بلغ ١٠٢٩ مستثمراً، علماً بأن عددهم نهاية العام الماضي بلغ ١٠٤٦ مستثمراً، كما

بلغ عدد العاملين في المنشآت في المناطق الحرة ٦١٧٣ عمالاً.

وكانت المؤسسة قد حققت إيرادات بقيمة ٣,٧٥٤ مليارات ليرة سورية خلال العام الماضي (٢٠١٧)، و ٣,٣٢ مليارات ليرة خلال العام ٢٠١٦.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المؤسسة العامة للمناطق الحرة إياد

الوطن

بلغ عدد إجازات الاستيراد وموافقاته في مديرية اقتصاد طرطوس للقطاع العام والخاص ٢٠٠ موافقة وإجازة استيراد منذ بداية العام بقيمة ١٨٣ مليار ليرة بما يعادل ٣٤٦ مليون يورو.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية في طرطوس فراس العباس أن موافقات وإجازات الاستيراد تركزت على المواد الأولية للصناعة الكيماوية والصناعات الغذائية والصناعات الأخرى وأدوية الطب البشري والبيطري ومستلزمات طبية ومستلزمات القطاع الزراعي من أسمدة ومبيدات زراعية و مواد علفية من ذرة وشعير وكسبة وقطع تبديل معدات وسائل الإنتاج ومنتجات الحديد من صفائح ولفافف الحديد بلغت إجمالي قيمتها بالليرة السورية ١٨٣ مليار ليرة بما يعادل ٣٤٦ مليون يورو.

ولفت العباس إلى أن قيمة إجازات استيراد القطاع العام بلغت ١٣٣ مليار ليرة شملت أربع إجازات دون تسجيل موافقات استيراد له بينما بلغت قيمة إجازات القطاع الخاص ٤٢ مليار ليرة شملت ١٦٥ إجازة استيراد بينما بلغت قيمة موافقات الاستيراد ٨ مليارات ليرة شملت ٣١ موافقة.

وأوضح أن إجمالي عدد الطلبات المقدمة للمديرية وصل إلى ٢٥٤ طلب استيراد منها ٤ طلبات قطاع عام تمت الموافقة عليها جميعاً و٢٥٠ طلب قطاع خاص والموافق عليها ٢٤٦ طلباً وبلغت نسبة تنفيذ التجارة من طلبات الاستيراد الموافق عليها ١٠٠ بالمئة.

ومن جانب آخر أشار العباس إلى أن إجمالي شهادات المنشأ المصدقة في المديرية بلغ ٦٨١ شهادة منشأ منها ٥٧٤ زراعة و١٠٧٧ تجارة.

وعلى صعيد الصادرات أوضح العباس أن الدول العربية مثل الإمارات وليبنان والعراق كان لها الحصة الأكبر من الصادرات السورية يضاف إليها روسيا وأهم المواد المصدرة خضراوات وفواكه وزيت زيتون والحجر ومصنوعات بلاستيكية وغيرها من المواد المسجوع بتصديرها.

دباغ لـ«الوطن»: الحكومة
أفرت عن ٤٠٠ حاوية
عاقلة منذ سنتين في
المرافئ السورية

الوطن

كشفت رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة حلب مجد الدين دباغ لـ«الوطن» عن إفراج اللجنة الاقتصادية في الحكومة عن ٤٠٠ حاوية معظمها مواد منزلية من منشأ صيني وذلك بعد متابعة من غرفة تجارة حلب، واصفاً الموضوع بالدهيق والحساس، حيث كانت هذه المواد موقوفة من الاستيراد منذ حوالي سنتين في الموانئ السورية وتم السماح بإدخالها منذ حوالي ٣ أشهر لتأخذ صبغة المواد المسحومة.

ولفت دباغ إلى هذا العدد الكبير للحاويات التي كانت موقوفة أدخلت لخزينة الدولة بمبالغ مالية بأرقام كبيرة، مبيّناً أن غرفة تجارة حلب تتواصل باستمرار مع وزارة الاقتصاد والجهات المعنية الأخرى لتخفيف الأعباء عن التجار في حلب وتذليل المعوقات التجارية وعلى اعتبار أن البلد قادم على مرحلة إعادة الإعمار حيث تحتاج السوق السورية للكثير من المستلزمات تقوم الغرفة بمتابعتها مع وزارة الاقتصاد واللجنة الاقتصادية لاستصدار التشريعات الخاصة بها تقضي بالسماح باستيراد المواد الخاصة بإعادة الإعمار ونحن على اعتبار هذه المرحلة رفعا للكثير من المنكرات بهذا الخصوص ونأمل بالاستجابة لها.

العاصفة المطرية كلّفت كهرباء
ريف دمشق ٥ ملايين ليرة

قصي المحمد

الشبكة الكهربائية لإزالتها بالكامل وقطع التغذية عن المخالفين، مبيّناً أنه تم ضبط منشآت في المدينة الصناعية بعدراً ومشأة في منطقة السبيبة ومنشآت في منطقة السلمية يستجرون التيار الكهربائي بصورة غير مشروعة، مؤكداً أنه تم تنظيم الضبوط بحق المخالفين وإزالة المخالفات بالكامل من أجل استمرارية التغذية الكهربائية ووقوفتها بالشكل الأمثل والمطلوب.

وبين حتى أنه وضمن الخطة التي تعمل عليها كهرباء ريف دمشق، قامت ورشات قسم كهرباء السيدة زينب بعدد من الأعمال، إذ تم تكبير مركز تحويل دف الشوك من استطاعة ٤٠٠ كيلو فولت أمير إلى استطاعة ٦٣٠ كيلو فولت أمير، بالإضافة إلى تبديل لوحة التوتير المنخفض بالكامل مع تكبير استطاعة قاطع التوتير المنخفض من ٨٠٠ أمير إلى ١٢٥٠ أميراً. مشيراً إلى أنه تم تبديل أربعة أبراس ارتباط من مقطع ٣٠٠ مم إلى ٥٠٠ مم، مع إجراء الصيانة اللازمة لوحدة التوتير المنخفض، وذلك من أجل معالجة الأحمال الزائدة والتخفيف منها لاستمرارية التغذية الكهربائية ووقوفتها بالشكل المطلوب.

وأشار حتى إلى أن كهرباء ريف دمشق نظمت منذ بداية هذا العام حتى الآن ما يقارب ٢٠٠٠ ضبط استرجار غير مشروع ما بين صناعي وتجاري ومنزلي.

أكد مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدي في تصريح لـ«الوطن» على أن العاصفة المطرية التي تعرضت لها محافظة ريف دمشق منذ أيام كلفت كهرباء الريف ما يقارب ٥ ملايين ليرة سورية.

مبيّناً انتهاء ورشات كهرباء ريف دمشق من إعادة الكهرباء لجميع المناطق التي تضررت شبكتها نتيجة الأمطار الغزيرة، موضحاً أن الأمطار الغزيرة تركت آثاراً واضعاً في ١٠ مناطق من الريف.

مشيراً إلى أن العاصفة المطرية أدت إلى خروج ١٦ عموداً وبرجاً من الخدمة في مناطق «مطاحن الغزلانية، الباردة، العابدية، طريق المطار، نجها، الهيجاتية، البيطرية، ضمير، رتكوس، الكسوة»، لافتاً إلى حدوث أيضاً عدد من الأعطال على الشبكة الكهربائية.

مؤكداً أنه تمت إعادة جميع الأعمدة الصالحة إلى مكانها وتثبيتها وتبديل الأعمدة التالفة بأعمدة جديدة وإعادة الشبكة الكهربائية إلى ما كانت عليه وإيصال التغذية الكهربائية إلى كافة المناطق التي تعرضت للضرر نتيجة العواصف والأعطال.

وأشار إلى أنه وبشكل مستمر تعمل مديرية مراقبة الشبكات في الشركة على مدار الساعة، لتابعة كل حالات التعديت على

«المؤمنون» دفعوا ١٧,٦ مليار ل.س
وحصلوا على ١٢ ملياراً من السورية للتأمين

الوطن

كشف مدير عام مؤسسة التأمين السورية إياد زهرام لـ«الوطن»، أن إجمالي الإنتاج لدى المؤسسة خلال العام ٢٠١٧) بلغ نحو ١٧,٦ مليار ليرة سورية، وهو صافي الأقساط وبدلات التأمين بدون الرسوم والضرائب، ويشمل إجمالي إنتاج التأمين الصحي وأتأمين السيارات الإلزامي والشامل إضافة لتأمين الحريق والنقل والحياة والتأمين الهندسي، فيما اقتربت التعويضات من ١٢ مليار ليرة، مسجلة زيادة عن العام ٢٠١٦ بنحو ٣٠٠ مليون ليرة.

وحول قيمة التعويضات العائدة للتأمين أقدم الزهرام أن نسبتها تجاوزت ٨٣ بالمئة من إجمالي التعويضات، بما يعادل نحو ١٠ مليارات ليرة تقريباً، وهو ما يشير إلى حجم التعويضات الكبير الذي دفعه المؤسسة لتأمين تعويضات التأمين الصحي، مبيّناً أن هناك نقاشات جارئة بالتعاون مع بعض الجهات العامة لتطوير منظومة عمل التأمين الصحي وتشكيل إطار ومرجعية تشريعية أكثر

التأمين
الصحي
الأول في
التعويضات

ليسهم بها كل التجار والصناعيين والجهات العاملة في القطاع الزراعي لتوزيع تمويل المحفظة التأمينية، وعدم تحميلها للمزارع الذي يمثل الحلقة الأضعف في العمل الزراعي لجهة المردود، مبيّناً أن توسيع قاعدة المؤمن لهم في القطاع الزراعي يستند لقانون الأعداد الكبيرة وأن التجارب العالمية تقيد بعدم قبول التعويضات الجزئية لما

لهذا الغرض وتم إشراك عدد من الجهات المعنية بالواقع الزراعي أهمها الاتحاد العام للفلاحين وغرف الزراعة، وشركت المؤسسة في عدد من الاجتماعات الخاصة بذلك، لكن المصرف الزراعي قد لا يكون قادراً على لعب دور مهم في التقدم بمشروع التأمين الزراعي، معتبراً أنه لابد من تأمين وتوسيع محفظة تمويل التأمين الزراعي

وضوحاً تسهم في تأمين حالة أفضل من التأمين الصحي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن، إضافة إلى تحديد آليات عمل تحد من حالات سوء الاستخدام التي تعمل المؤسسة مع شركائها في قطاع التأمين لضبط هذه الظاهرة.

وفيما يخص التأمين الزراعي، بين الزهرام أنه تم تشكيل لجان حكومية